لاجئو فلسطين ونازحوها إلى القدس الشرقية ودور وكالة الغوث تجاههم

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية، محاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس - جامعة القدس

المقدمة

إن تحديد عدد لاجئي فلسطين، خاصةً القدس، عام 1948، ونازحوهما عام 1967، وأماكن توزعهم، يمثل مهمة فائقة الصعوبة، ويعود ذلك إلى أسباب عامة، منها: تعريف «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (لاحقًا: الوكالة، أو وكالة الغوث) لمن هو اللاجئ، وغياب تعريف واضح، لا أممي ولا في نصوص اتفاقيات أوسلو لنازحي عام 1967، وأسباب خاصة تعود إلى تعريف حدود القدس التي تم التهجير منها، وإلى تضارب أرقام مختلف الدراسات ذات العلاقة حول أعداد لاجئي القدس عام 1948، ونازحيها عام 1967، ولجوء مواطنين فلسطينيين من مدن وقرى فلسطينية تقع خارج القدس الغربية إلى مخيمات القدس الشرقية التي أنشئت بعد نكبة عام 1948، ومنهم لاجئون قدموا إلى مخيمات القدس من يافا واللد والرملة وغيرها.

تحاول هذه الورقة، **أولًا** سبر غور الصعوبات، حول تعريف لاجئي ونازحي القدس

وأعدادهم، ومقارنة التعريفات والتقديرات المختلفة بشأنهم، مع العلم أن أعداد اللاجئين والنازحين لا تتطابق مع تلك الأعداد التي تصلها خدمات وكالة الغوث، إذ إن خدمات هذه الأخيرة تقتصر على اللاجئين والنازحين المسجلين لدى الوكالة. وتستعرض الورقة **ثانيًا** مواقع تواجد اللاجئين المقدسيين، داخل المخيمات القائمة في القدس الشرقية وخارجها، وما يواجههم من تحديات بشأن ثلاثية قضيتهم، وهي: صون مكانة اللاجئ وصيانة حق العودة، والحفاظ على المخيمات، وحماية وكالة الغوث، و**ثالثًا** تتضمن الورقة توقعات وآفاق لمسارات المستقبل بشأن لاجئي القدس ونازحيها، ووضع مخيماتهم ومصير خدمات وكالة الغوث لهم.

هذا، وتقتصر هذه الدراسة على اللاجئين من القدس الغربية – ضواحيها وقراها – ومن مدن وقرى فلسطينية أخرى إلى القدس الشرقية. كما تعالج وضع نازحي القدس الشرقية الذين نقلوا قسرًا من منطقة إلى منطقة أخرى داخل القدس الشرقية، أما لاجئو القدس ونازحوها إلى بلدان عربية وعالمية، فسيتم البحث بشأنهم في دراسة أخرى لاحقة. كما سيتم البحث لاحقًا حول حالات الإجلاء والتهجير المستمر التي تنفذها قوى الاستيطان الاستعماري الاقتلاعي الإحلالي في القدس.

تعريف وكالة الغوث للاجئ الفلسطيني

تعرف وكالة الغوث اللاجئ الفلسطيني على أنه «كل إنسان كان يسكن فلسطين ما بين الأول من حزيران / يونيو 1946 وحتى 15 أيار / مايو 1948، ثم فقد منزله وأسباب معيشته بسبب حرب 1948» (سالم، 1997، ص: 34). يستثني هذا التعريف عدة فئات من اللاجئين:

أولًا: من كانوا خارج بلادهم أثناء الحرب، وبهذا فهو يتناقض مع تعريف ميثاق الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، والذي اشتمل على من لجؤوا أثناء الحرب وبعدها،

وكذلك من كانوا خارج البلاد في زمن الحرب. وبهذا تُسقط الوكالة من عداد لاجئي عام 1948، ونازحي 1967 أولئك الذين كانوا خارج البلاد أثناء تلكما الحربين.

ثانيًا: لا يذكر تعريف الوكالة للّاجئين أولئك الذين لجؤوا أو نزحوا من منطقة إلى منطقة أخرى داخل بلادهم، وذلك كالمهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل. هذا علمًا أن الوكالة قد عملت حتى أول تموز / يوليو من عام 1952 مع 25 ألفًا داخل إسرائيل بوصفهم لاجئين، كالآتي: 21001 فلسطيني، و2995 يهوديًّا، و891 شخصًا في المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل (Baligh, 1994, p: 7). وفي أول تموز / يوليو من عام 1952، أحالت الوكالة المسؤولية عن هؤلاء إلى الحكومة الإسرائيلية، لتعلن هذه الأخيرة بعد عدة شهور من تلك الإحالة بأنه ليس هنالك وجود لمشكلة لاجئين في إسرائيل (Baligh, 1994, p: 10).

ثالثًا: وفيما تحصر الوكالة عدد اللاجئين بأولئك المسجلين لديها، فإن أعدادًا من اللاجئين لم يسجلوا لدى الوكالة، ومن هؤلاء في حالة القدس قسم كبير من لاجئي الضواحي الغربية منها المنتمين للطبقة الوسطى (Tamari, 1999, p: 8).

رابعًا: تحصر الوكالة مناطق عملها بالأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك فإن من لجأ إلى مناطق أخرى من العالم ليس مسجلًا لدى وكالة الغوث.

خامسًا: يقتصر تعريف الوكالة للاجئين على ذوي الحاجة وقت اللجوء، وأدى ذلك إلى عدم تسجيل ذوي الحالات الميسورة من اللاجئين في سجلات الوكالة كما ذكر، كما أنه أدّى في المقابل إلى قيام الوكالة بتسجيل فلسطينيين فقراء ذوي حاجة دون أن يكونوا لاجئين. وتمت تسمية هؤلاء بـ«Economic Refugees»، أي لاجئين بحكم وضعهم الاقتصادي الفقير وتدني دخولهم.

سادسًا: إذ استمرّت الوكالة في تسجيل اللاجئين حتى عام 1952، فإن كل من لجأ بعد

هذا التاريخ ليس مسجلًا لديها.

سابعًا: يضيف مركز بديل أن الوكالة تُقصي من التسجيل أبناء وبنات اللاجئات وحدهن (بديل، 2022، ص: 38).

لهذه الأسباب السبعة، فإن هناك صعوبة في تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين، كما وتتباين التقديرات الفلسطينية التي تشمل كل فئاتهم المذكورة مع تقديرات الوكالة. ومن الجهة المقابلة فإن الوكالة تعتبر من تجنسوا من اللاجئين بجنسيات دول اللجوء كلاجئين، كما تعترف بنسل اللاجئين أنهم كذلك، فيما ترفض إسرائيل والولايات المتحدة اعتبار أبناء اللاجئين وبناتهم كلاجئين، وتحصر الولايات المتحدة العدد بأولئك الذين هجروا عام 1948 محسومًا منه من توفوا بعد اللجوء. وفي هذا الإطار أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في أيار / مايو 2012 قرارًا بناءً على اقتراح من السيناتور الجمهوري مارك كيرك بأن عدد لاجئي 1948 الفلسطينيين لا يتجاوز ثلاثين ألفًا ممن تبقوا على قيد الحياة، منذ ذلك الحين، في حين كانت الوكالة تقدر العدد بخمسة ملايين لاجئ في ذات العام (Goldberg, May 2012). هذا فيما رفضت إسرائيل عودة لاجئي عام 1948، و«سمحت» في المقابل بإعادة قسم محدود منهم وفق آلية «جمع الشمل» الإسرائيلية التي تسمح بجمع شمل العائلات لأسباب إنسانية تطبق على أساس فردي، بعد فحص الملف الأمني لكل طلب جمع شمل (غازيت، 1995؛ State of Israel).

إن لهذه المعطيات انعكاسًا على عدد اللاجئين من القدس الغربية ومن عموم فلسطين نحو القدس الشرقية. فكم يبلغ عدد هؤلاء على وجه التحديد؟ من سجل منهم ومن لم يسجل لدى وكالة الغوث؟ من سجلته الوكالة ومن رفضت تسجيله منهم؟ كيف توزعوا على مناطق عمل الوكالة الخمس وخارج هذه المناطق وبأي أعداد، وهو سؤال لبحث لاحق؟ هل بقي منهم مهجرون داخليون فيما أصبح يعرف باسم دولة إسرائيل عام 1948؟

مــن لجأ إلى خارج القدس بعد عام 1952؟ ومن لجأ إلى القدس الشرقية عام 1948 من مدن وقرى فلسطينية أخرى أصبحت جزءًا من إسرائيل غير القدس الغربية وقراها؟

تعالــج هذه الورقة الأســئلة المتعلقة بمن لجؤوا إلى القدس الشرقيــة عام 1948، ومن هجروا من منطقة إلى أخرى داخل هذه الأخيرة عام 1967. على أن تعالج الأســئلة المتعلقة بلاجئي القدس ونازحيها إلى خارجها في ورقة لاحقة.

كما أنه لذات المعطيات إسقاطات على نازحي القدس عام 1967 الذين تصنّفهم الوكالة كلاجئين أيضًا. فوفقًا لنفس التعريف لا يعتبر من كانوا خارج القدس وفلسطين أثناء الحرب نازحــين، ولا أولئك الذين نزحوا إلى خارج مناطق عمل وكالة الغوث الخمس، أو هجروا من منطقة إلى أخرى داخل القدس أو نحو الأراضي الفلســطينية المحتلة الأخرى، لأسباب تتعلق بهدم البيوت وســحب الهويات والتهجير القسري وبناء الجــدار العازل والملاحقة الأمنيــة، والإبعاد من منطقة إلى أخرى وغيرها، ولا أولئــك الذين لم يكونوا ذوي حاجة، أو تــم فرض اللجوء عليهــم إلى الخارج بعد حرب 1967 من خلال ممارســات احتلالية، مثل: ســحب الهويات، والإبعاد، وفقدان الهوية بســبب فقدان تصريح السفر عبر الجسور مع الأردن.

تزداد كل هذه المسائل صعوبة في تحديد عدد نازحي القدس لدى تحديد حدود القدس، وإذا ما كانت هي حدود المدينة، أم القضاء (كما سُمّي في عهد الانتداب البريطاني)، أو اللواء (كما سُــمّي في فترة الإدارة الأردنية من 1948 – 1967). على ســبيل المثال، فإنه فيما كانت شعفاط خلال عهد الانتداب جزءًا من قضاء القدس، فإن مخيم شعفاط الذي كان الاحتلال قد ضمّه إلى حدود مدينة القدس بعد حــرب حزيران من عام 1967، قد كان واقعًا خارج حدود المدينة قبل عام 1967، وإن كان موجودًا ضمن حدود لواء القدس حسب الترتيبات الإدارية الأردنية في ذلك الحين. ولكن سلطات الاستعمار الإسرائيلي قامت بإدخاله ضمن

حدود المدينة بعد توسيعها من (6) كيلومترات مربعة إلى (72) كيلومترًا مربعًا يوم 28 حزيران / يونيو من عام 1967، فيما يدخل مخيم قلنديا ضمن حدود القدس الكبرى حسب التصنيف القسري الإسرائيلي وليس ضمن حدود مدينة القدس.

هذا، ولا يعني كون مخيم شعفاط هو المخيم الوحيد في مدينة القدس، حسب تصنيفات الاستعمار الإسرائيلي، أنه لم يكن هناك لاجئون هجروا من الجزء الغربي من المدينة ومن مدن وقرى أخرى احتلتها دولة إسرائيل الناشئة عام 1948 ليقطنوا في البلدة القديمة من القدس وفي مختلف أحياء القدس الشرقية التي أصبحت خاضعة للإدارة الأردنية بعد انتهاء حرب عام 1948.

تجاوزًا لهذا التعقيد، تدرس هذه الورقة المخيمات في القدس الشرقية وفق حدود قضاء القدس كما كان عليه قبل عام 1948، والذي كان يضم (95) موقعًا عربيًّا ويهوديًّا على مساحة 17,708 دونمات، منها: قلنديا وما يجاورها من مواقع (أبو ستة، 2011، ص: 36)، وبناءً على هذه الحدود فإن مخيم قلنديا الواقع أيضًا ضمن حدود لواء القدس، وفق التعريف في فترة الإدارة الأردنية، ومحافظة القدس بتعريفها الفلسطيني بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، يدخل أيضًا في نطاق هذه الدراسة.

تعريف نازحي عام 1967

لا يوجد تعريف محدد من الأمم المتحدة لنازحي عام 1967، ولكن عوضًا عن ذلك قدّرت الأمم المتحدة أن العدد الكلي لنازحي عام 1967 يبلغ 300 ألف، منهم 120 ألفًا من لاجئي عام 1948 الذين تمت إعادة ترحيلهم من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 (Bartholomeusz, 2010, p: 495). ونص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2252 الصادر في الرابع من تموز / يوليو عام 1967، في فقرته الخامسة، على أهمية استمرار وكالة الغوث في تقديم خدماتها الإنسانية للاجئي 1948، الذين أعيد ترحيلهم عام 1967،

فيما نصت الفقرة السادسة منه على تقديم المساعدة الإنسانية أيضًا لأولئك الذين رحلوا عام 1967، دون أن يكونوا لاجئين قبل ذلك (UN Website). هذا ولم تسمِّ الوكالة نازحي 1967 كذلك، بل ضمتهم إلى عداد اللاجئين المسجلين لديها.

في سياق آخر ذي علاقة، فقد أسفرت نتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أوائل تسعينيات القرن الماضي عن توقيع «اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية» عام 1993، الشهير باسم «اتفاق أوسلو»، وقد نص البند 12 من الاتفاق، والمعنون بـ«الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر» على:

«سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهما، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق على الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك» (موقع دائرة شؤون المفاوضات).

وقد ترتب عن الاتفاقية تشكيل لجنة رباعية مصرية أردنية فلسطينية وإسرائيلية اجتمعت عدة مرات لبحث قضية النازحين. وخلال اجتماعاتها طرح الوفد الفلسطيني تعريفًا للنازحين بأنهم «أولئك الأفراد وعائلاتهم وسلالاتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب 1967» (سالم، 2006، ص: 4). وردًّا على هذا التعريف، فقد رفض الوفد الإسرائيلي اعتبار من كانوا خارج البلاد وقت حرب 1967 نازحين، كما رفض اعتبار سلالاتهم وعائلاتهم أنهم نازحون.

لحق اتفاق أوسلو، اتفاق القاهرة لعام 1994 والمسمى بـ«اتفاق حول قطاع غزة

ومنطقة أريحا»، ثم الاتفاق الانتقالي بشـأن الضفة الغربية وقطـاع غزة الموقع في 28 أيلول / سـبتمبر 1995، والمشهور باسـم «اتفاق أوسـلو 2». وقد تضمنت المادة الثانية (ز) من ملحق الانتخابات في الاتفاق الأخير منح هوية للمقيمين «غير الشرعيين» (حسبما تسميهم إسرائيل) في الضفة وغزة، تعطى بعد أربع سنوات لمن كانوا دون سن الأربعين، وبعد ثلاث سـنوات لمن كانوا فوق سن الأربعين. أما ملحق الشؤون المدنية فقد نص في مادته الثامنة – بند 3 – على إنشـاء لجنة مشـتركة لإعادة إصدار الهويات لفاقديها، وبندها رقم (4) أعطى الجانب الفلسـطيني حق إصدار هويات جديدة بالعربية والعبرية ونقلها لإسرائيل، ونص بندها رقم (7) على حق الجانب الفلسطيني في إصدار جوازات سفر فلسطينية، كما نص البند (13) من نفس المادة على حق السـلطة بتمديد أربعة أشهر أخرى للزائرين لمدة ثلاثة أشهر (النصوص في موقع دائرة شؤون المفاوضات).

سبق اتفاق أوسـلو، مسـار المحادثات متعددة الأطراف الذي انبثق عن مؤتمر مدريد للسـلام، تشرين الأول / أكتوبر لعام 1992. وقد افتتحت المحادثات متعددة الأطراف في موسـكو في 28 / 01 / 1991، برعاية أمريكية روسـية ومشـاركة 36 دولة، وعمل المسار لتعزيـز التعاون الإقليمي في خمسٍ مـن القضايا هي: مصادر المياه، البيئة، ضبط التسـلح والأمن الإقليمي، اللاجئون، والتنمية الاقتصادية الإقليمية (قريع، 2008، ص: 4).

بحثت مجموعة اللاجئين قضايا متعددة، يهمّ هذا السـياق منها موضوع آلية جمع شمل العائلات الفلسطينية لأسباب إنسانية، وتم الاتفاق على عودة ستة آلاف شخص على مدى ثلاث سـنوات ضمن هذا الإطار، بمعدل ألفي حالة سنويًّا، ولكن إسرائيل لم تنفذ الاتفاق (سـالم، 1996، ص: 47)، فيما عاد 84 – 94 ألفًا من عـام 1994 وحتى آذار 1996، منهم 15 ألـف حالة إقامة «غير شرعية»، و12 ألف حالة جمع شـمل، و50 – 60 ألف حالة من العاملين في السلطة وعائلاتهم وأعضاء المجلس الوطني الفلسـطيني، وغـيرهم (Alternative Information Center, 1996).

لم تشـــمل الاتفاقيات والبنود السابقة عودة لاجئي ونازحي القدس إليها، ومن عاد من هؤلاء الأخيرين ضمن قوائم عاملي الســـلطة أو وفق آلية جمع الشمل فقد سمحت إسرائيل لهم بالعودة إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وليس القدس. كما لم يتم شمل القدس في عملية إعادة الهويات المفقودة.

بالملخص لهذا القســـم، يجد المرء ثلاثـــة تعريفات لنازحـــي 1967، **أولها** تعريف الأمم المتحدة الذي يمكن اشتقاقه من قرار الجمعية العامة رقم 2252، بأنهم أولئك الذين هجروا خلال حرب عام 1967 وســـلالاتهم. يقابله التعريف الفلســـطيني الذي لم يحصر النازحين بمن هجروا عام 1967 وسلالاتهم، بل أضاف عليهم من كانوا خارج الضفة الغربية وغزة والقـــدس الشرقية لدى اندلاع حرب عام 1967. وأخيرًا هنالك التعريف الإسرائيلي الذي حصر نازحي 1967 بمن هجـــروا خلال الحرب، دون ســـلالاتهم ودون من كانوا خارج البلاد إبان الحرب.

التعريف الشامل

يمكن الاستنتاج مما ورد آنفًا، أنه يمكن الوصول إلى تعريف شامل للاجئين والنازحين الفلسطينيين، ومنهم المقدسيون، يتضمن الفئات الآتية:

1) من كانوا خارج البلاد أثناء حربي عام 1948 و1967.

2) من لجؤوا أثناء الحربين.

3) من لجؤوا بـــين الحربـــين (1948 – 1967)، وبعد حـــرب 1967 وحتى اليوم خوفًا من الاعتداءات الإسرائيلية، أو بســـبب الملاحقة الأمنية، أو الإبعاد، أو فقدان تصاريح الســـفر أثناء الوجود في الخارج، أو هـــدم البيوت، أو التهجير القسري، أو سحب الهويات.

4) من لجؤوا إلى مناطق ودول تقع خارج مناطق عمل وكالة الغوث.

5) مــن لجؤوا إلى مناطق عمل الوكالة الخمس ولكن لم يســجلوا لديها لاعتبارات تتعلق بالكرامة، أو غيرها من الاعتبارات.

6) اللاجئــون الداخليــون كأولئك الذين هجــروا من مدن وقــرى وأحياء تم تدميرهــا إلى مدن وقرى وأحياء أخرى داخل البلاد، وذلك مثل قرى اللطرون يالو وعمواس وبيت نوبا التي دمرت عام 1967، ومهجرو حارة المغاربة في القدس نحو مخيم شــعفاط بعد تدمير الحارة في ذات العام. يضــاف لذلك من هدمت بيوتهم أو صودرت أراضيهم لأغراض الاســتيطان الاستعماري، أو لأسباب أمنية، أو لإقامة مواقع عسكرية، الأمر الذي أدى إلى قطع مصادر رزقهم ومعيشتهم.

7) من تجنس من اللاجئين بجنسيات البلدان التي لجؤوا إليها.

8) نســل وســلالات اللاجئين والنازحين، ســواء من ولد منهــم لأب أو أم من اللاجئين والنازحين.

9) يُضاف لذلك من اعتبرتهم الوكالة كـ»لاجئين اقتصاديين» بسبب الفقر والحاجة. (لقائمة أكثر تفصيلًا بشأن بعض هذه الأصناف ننظر سالم (1996، ص: 17 – 18).

في الأقســام التالية، تحاول هذه الورقة الإجابة على بعض الأســئلة الواردة آنفًا بشــأن لاجئي ونازحي القدس أعدادًا ومناطق توزع في مختلف مناطق القدس الشرقية، وذلك وفق التعريف الشــامل لهم، ولا تدّعي أنها ستجيب عليها كلها نظرًا للنقص في بعض المعطيات وتضارب الأرقام. كما تتطــرق إلى واقع اللاجئين في القدس والتحديات التي تواجه مكانة اللاجئ ووضع المخيم ووكالة الغوث، وتخصــص بالتحليل التحديات التي تواجه مخيمي شــعفاط وقلنديا القائمين في محافظة القــدس وفق تعريفها الفلســطيني، وتأثير ذلك على مســتقبل المخيمات، وحق العودة للاجئي القدس ونازحيها، وكذلــك تأثيرها على تحقيق

المزيد من تهويد وأسرلة القدس من عدمه جراء المقاومة الشعبية الفلسطينية.

لاجئو القدس عام 1948

كما تشير الدراسات (مثلًا: مصطفى، 1997؛ Tamari 1999؛ والوعري 2022) فقد كان انتشار مدينة القدس خارج أسوار البلدة القديمة محدودًا حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث اقتصر هذا الانتشار على عدد قليل من قصور الأغنياء مثل قصر كرم الخليلي الذي تم بناؤه في أوائل القرن الثامن عشر. هذا ولا يجب الخلط بين عدم توسع المدينة الواسع إلى خارج الأسوار حتى منتصف القرن التاسع عشر وبين وجود قرى يعود تاريخ بعضها إلى آلاف السنوات في قضاء القدس.

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر خروجًا متزايدًا من داخل أسوار البلدة القديمة إلى خارجها، وذلك لأسباب يعود بعضها إلى الاكتظاظ السكاني، وسوء ظروف السكن في البلدة القديمة، والتحسن الذي طرأ على الوضع الأمني خارجها. كما انتشر البناء اليهودي الموجّه من الملياردیرات اليهود، والأجنبي الغربي خارج الأسوار. في هذا الوقت بدأت تنشأ أحياء فلسطينية كتلك التي نشأت في باب العامود، والمسعودية، والشيخ جراح وهي مناطق القدس الشرقية. كما نشأت أحياء فلسطينية في القدس الغربية مثل البقعة الفوقا، والبقعة التحتا، والقطمون، والحي اليوناني، وحي النمامرة، والبقعة الوعرية، وحي الدجانية، والطالبية، وجورة العناب، والشماعة والمصرارة ومأمن الله وغيرها. ولم يخلُ الأمر من نشوء أحياء مختلطة عربية – يهودية مثل شارع يافا، وشارع الأنبياء، وجورة العناب، والشماعة وغيرها. وقد درس عبد الرازق الازدهار المعماري في 12 حيًّا من هذه الواقعة في القدس الغربية (عبد الرازق، 2010). وقد امتدّت الضواحي الفلسطينية في القدس الغربية إلى أطراف بعض القرى، حيث أصبحت قرى كلفتا ودير ياسين وعين كارم وقالونيا جزءًا من المدينة.

في عام 1948 تم تهجير أحياء القدس الغربية بالكامل على أيدي الحركة الصهيونية، بمن في ذلك الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون في المواقع المختلطة، وبلغ عدد من تم تهجيرهم عام 1948 من ضواحي القدس الغربية 45 ألفًا حسبما نقل سليم تماري عن كتاب لسلمان أبو ستة صدر عام 1998 (Tamari 1999، جدول في ص: 85). ولكن سلمان أبو ستة يذكر في سفره «أطلس فلسطين» الصادر عام 2011، وفي تدقيق لرقمه السابق أن عدد سكان القدس الغربية والقطمون الذين هجروا عام 1948 يبلغ 69693 (أبو ستة، 2011، ص: 113). ويذكر عبد الرازق رقمًا لمن هجروا عام 1948 من ذات الضواحي يبلغ 60 ألفًا وذلك دون أي توثيق من أي مصدر (عبد الرازق، 2010، ص: 83)، فيما يذكر مصطفى رقم 25 ألفًا على أنه رقم الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون ضواحي القدس الغربية عام 1948 (مصطفى، 1997، ص: 45)، فيما بلغ عدد الفلسطينيين في القدس الغربية عام 1947 ما يناهز 3150، كما ينسب نفس الكاتب لعارف العارف (مصطفى، 1997، ص: 47).

بالعودة إلى عارف العارف، وجد كاتب هذه الورقة أن العارف يفصل رقم مصطفى بالإشارة إلى رقم 30 ألف فلسطيني كانوا يقطنون في الجزء العربي من القدس الغربية في يوم 08 / 11 / 1947، يضاف إليهم 1,500 فلسطيني كانوا يقيمون في الجزء اليهودي منها (العارف، 1992، ص: 430). وقد استند العارف في أرقامه إلى التقرير الذي رفعه المستشار البريطاني جون مارتن إلى مندوب بريطانيا في هيئة الأمم بليك سكس (العارف، 1992، ص: 430، هامش 2).

بالاستناد إلى سجلات وكالة الغوث في عمان عام 1997، أورد تماري أن عدد اللاجئين المقدسيين من ضواحي القدس الغربية المولودين قبل كانون الثاني / يناير 1948 بلغ 22828 نسمة، فيما بلغ عدد من ولدوا بعد كانون الأول / ديسمبر 1948 زهاء 61440 نسمة (المجموعان من عمل كاتب هذه الورقة). المجموع الكلي حسب تماري هو 84268 نسمة

(Tamari, 1999, p: 8). ولا تعبر هذه الأرقام عن عدد اللاجئين المقدسيين الكلي المسجلين وغير المسجلين كما تبين.

إضافة للتهجير الكلي للفلسطينيين من ضواحي القدس الغربية، فقد تمت عملية تهجير لـ38 قرية فلسطينية كانت واقعة ضمن قضاء القدس حتى عام 1948، وبعدد سكان وصل في حينه إلى 28258 نسمة، يصبح وفقها المجموع الكلي لمن هجروا من ضواحي القدس الغربية وقرى قضاء القدس هو 73,258 (أبو ستة 1998، في تماري 1999، ص: 85). وفي عام 2011، عدّل أبو ستة الرقم ليصبح 28257، أي أقل برقم واحد عن الرقم السابق، ولكن ارتفاع رقم القدس – القطمون، كما سبق ذكره، قد جعل قائمة سلمان أبو ستة لعام 2011، تصل بعدد لاجئي القدس عام 1948 إلى 97,950 نسمة (أبو ستة، 2011، ص: 113).

وفيما قطن الصهاينة البيوت الفلسطينية في القدس الغربية، فقد دمروا في المقابل القرى الفلسطينية الـ38 تدميرًا كاملًا على أيدي المنظمات الصهيونية، ما عدا بعض الاستثناءات كمبانٍ وكنائس في عين كارم ودير رافات، وذلك كما يفصل وليد الخالدي، وأقيمت على أنقاض غالبيتها مستعمرات صهيونية (الخالدي، 1997، ص. 589 – 669)[1].

وقد أضاف سلمان أبو ستة مهجرين من قرى أخرى تحت بند «آخرون»، ولم يذكر أبو ستة الرقم الذي هجر من هذه القرى الأخرى عام 1948، ولكنه يذكر أنهم وصلوا مع سلالاتهم إلى 59,178 عام 2008، فيما بلغ عدد لاجئي القدس مع سلالاتهم في ذات

(1) وهذه القرى التي يفصل حولها الخالدي هي: علار، عقور، عرتوف، عين كارم، بيت عطاب، خربة التنور، بيت محسير، بيت نقوبا، بيت ثول، بيت أم الميس، البريج، دير عمرو، دير إبان، دير الهوا، دير الشيخ، دير ياسين، دير رافات، إشوع، عسلين، خربة اسم الله، جرش، الجورة، كسلا، خربة اللوز، لفتا، المالحة، نطاف، القبو، قالونيا، القسطل، راس أبو عمار، صرعة، ساريس، صطاف، صوبا، سفلى، خربة العمور، الولجة.

العام إلى 394381 لاجئًا مسجلًا لدى وكالة الغوث، ويرتفع الرقم إلى 813291 في ذات العام إذا تمت إضافة اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الغوث (أبو ستة، 2011، ص: 113). وحسب أبو ستة، فإن فئات اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الغوث تشمل أولئك الذين منعتهم كبرياؤهم من التسجيل، واللاجئون الذين لم يستوفوا شروط الوكالة للتسجيل لأسباب تقنية، واللاجئون الذين قدموا طلبات التسجيل للوكالة بعد إغلاق باب التسجيل، واللاجئون الذين لم يحددوا سجلاتهم لدى الوكالة (أبو ستة، 2011، ص: 119).

يتفق جدول أبو ستة بشأن قرى القدس المهجرة عام 1948 مع جدول الخالدي، وإن كان لا يتفق مع معايير إحصاء الخالدي لكل قرى فلسطين التي هجرت عام 1948، إذ تبلغ عند الخالدي 418 قرية، فيما تبلغ لدى أبو ستة 520 قرية بناءً على معايير مختلفة (أبو ستة، 2011، ص: 106). ويقع تفصيل هذه النقطة خارج نطاق هذا البحث.

عوضًا عن القرى المدمرة من القدس الغربية، يذكر أبو ستة أن خمس قرى كانت موجودة في القدس الغربية عام 1998، واحدة منها أعيد إسكانها، واثنتان كانتا موجودتين منذ عام 1948 (أبو غوش، والجزء من بيت صفافا الذي تم ضمه إلى إسرائيل عام 1948)، واثنتان جديدتان نشأتا بعد 1948 (أبو ستة، 2011، ص: 138). وفي ملاحظة أخرى يشير أبو ستة إلى أن قسمًا من لاجئي اثنتين من قرى القدس، هما بيت نقوبا وصوبا، أصبحوا مهجرين داخليين في إسرائيل بعد 1948 (أبو ستة، 2011، ص: 140)، ولم يلجؤوا إلى القدس الشرقية، أو الضفة الغربية، أو الدول العربية ودول العالم. وثمة حاجة لعدد هؤلاء من أجل الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد لاجئي القدس عام 1948 الذي يشمل المهجرين الداخليين.

ضمن التقديرات المختلفة أعلاه لعدد لاجئي القدس عام 1948، تبدو أرقام سلمان أبو ستة هي الأرقام الأشمل لأسباب عدة منها: تضمنها أعداد اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، واعتمادها على مراجع أصلية مختلفة صدرت قبل عام 1948 مثل سجل القرى

لعام 1945 وغيره، ومقارنة الأعداد التي تضمنتها هذه المراجع، وأنها بُنيت على دراسات سابقة للكاتب نفسه وغيره، حيث عادت إلى بعض من كتابات سابقة لباحثين ضليعين، مثل: وليد الخالدي، ومصطفى مراد الدباغ، وعارف العارف، وصالح عبد الجواد، وكمال عبد الفتاح، ومركز بديل، ومركز العودة في لندن الذي أصدر سجل النكبة عام 1988، ومحصتها نقديًّا وأضافت عليها، وقيام فريق ميداني بجمع المعلومات تحت إشراف الدكتور سلمان أبو ستة.

لاجئو القدس وفلسطين إلى القدس الشرقية، وخدمات الوكالة 1948 - 1967

يذكر سليم تماري أن معظم لاجئي ضواحي القدس الغربية، قد لجؤوا إلى القدس الشرقية وبيت لحم ورام الله كونهم ينتمون إلى عائلات ميسورة ومن الطبقة الوسطى، مما جعلهم من غير ذوي الحاجة لخدمات الوكالة، فيما لجأ ما يوازي نصف عدد من لجؤوا منهم إلى الضفة الغربية نحو الأردن، وبقيت بعد ذلك نسبة قليلة توجهت إلى بقية مناطق عمل الوكالة وهي قطاع غزة وسوريا ولبنان. يختلف ذلك عن حالة القرى المقدسية المدمرة في القدس الغربية، التي لجأ ثلثا سكانها من الفقراء إلى الأردن للحاق بخدمات وكالة الغوث هناك، فيما لجأ الثلث الثالث منهم إلى الضفة الغربية (Tamari, 1999, pp: 8 – 9). وكان هؤلاء قد تجمعوا في ساحات المسجد الأقصى قبل توجههم إلى الأردن (Abu Haneya, 2023, p: 40). وخارج مناطق عمل الوكالة لجأت بعض عائلات الطبقة الوسطى المقدسية إلى دول الخليج والدول الأوروبية (الجعبري، 2020).

سيركز هذا القسم على من لجؤوا إلى القدس الشرقية، الذين لم يأتوا إليها من القدس الغربية وقراها فقط، بل من مدن فلسطينية أخرى كالرملة واللد ويافا والخليل وحيفا (الجعبري، 2020)، وتضيف أبو هنية بئر السبع وغزة كمدينتين قدم منهما اللاجئون إلى القدس الشرقية (Abu Haneya, 2023, p: 40)، ويورد موقع «موسوعة المخيمات الفلسطينية» – أطلقته في

الأردن أكاديمية دراسات اللاجئين عام 2000 – قوائم بأسماء مواقع وقرى فلسطين 1948 ونسبة من يتواجد من كل منها في مخيمي قلنديا وشعفاط (موسوعة المخيمات الفلسطينية)، إلا أن تقارير الموقع عن أعداد القرى والمواقع التي يعود إليها لاجئو المخيمين تعاني من تضارب الأرقام، مما أدى إلى عدم إدراجها هنا، ويمكن للقارئ العودة إليها.

هذا، وقد توزع هؤلاء على مخيم معسكر في البلدة القديمة من القدس، ومخيم قلنديا، وقرية الولجة، كما لجأت أعداد إلى سلوان، وصور باهر، ووادي الجوز وأنشأت الوكالة مرافق أخرى لخدمة اللاجئين في كل من هذه المواقع الأخيرة الثلاثة. كما هناك 28 أسرة من اللاجئين تعيش في كبانية أم هارون القائمة على جزء من الشيخ جراح، وفي جزء آخر من نفس الحي هنالك وحدات سكنية أقيمت للاجئين باتفاق بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث عام 1956، وتم تأجيرها لهم، مع عدم تنازلهم عن حق العودة بعقود مدتها أوليًّا ثلاث سنوات وثلاثة أشهر (الجعبة، 2021، ص: 50 – 51).

في عام 1965، تم إنشاء مخيم شعفاط باتفاق بين الحكومة الأردنية ووكالة الغوث ونقل لاجئو مخيم معسكر من البلدة القديمة إليه. وكانت البداية بالنسبة للاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في مخيم معسكر داخل البلدة القديمة. فقد قام الصليب الأحمر الدولي بإسكان بعض اللاجئين الذين لم يستطيعوا دفع بدلات الإيجار بشكل مؤقت في الحي اليهودي الذي كان قد تم إخلاؤه أثناء حرب 1948. وفي عام 1951 بدأت وكالة الغوث بتقديم خدماتها لمخيم معسكر وسواه بعد أن وقّعت اتفاقية مع الحكومة الأردنية نصت في بندها الثالث على قيام الوكالة بتقديم الخدمات وتوظيف اللاجئين ضمن طواقم عملها، فيما تكفلت الحكومة الأردنية بدفع بدل استئجار الأراضي التي تقام عليها المخيمات، وبدل تزويدها بالمياه (Abu Haneya, 2023, p: 41). وخلال خمسينيات القرن العشرين كان هناك 12 ألف لاجئ يتلقون خدمات الوكالة في البلدة القديمة من القدس، وفّرت لهم الوكالة أماكن لتوزيع الغذاء، بدأت بمدرسة البنات الإسلامية داخل المسجد الأقصى، ثم انتقلت إلى توما توما،

فإلى باب الساهرة، واستمر ذلك حتى عام 1963 حين قررت الحكومة الأردنية إغلاق مخيم معسكر بهدف تعزيز السياحة في البلدة القديمة (Abu Haneya, 2023, p: 42 – 43).

لم يقتصر قدوم اللاجئين إلى البلدة القديمة من القدس على أولئك من ذوي الحاجة الذين سجلوا لدى وكالة الغوث، بل كان هناك لاجئون آخرون تمكنوا من دفع بدلات الإيجار ولم يسجلوا لدى الوكالة. ويذكر الجعبة أن عددًا من الملاك الفلسطينيين قد تمكنوا بعد إخلاء الحي اليهودي من استعادة أملاكهم فيه، وقام بعض هؤلاء بتأجير هذه الأملاك للاجئين المقتدرين (الجعبة، 2019، ص: 49). ويشير الجعبة إلى أن مكوث اللاجئين في هذه المواقع من البلدة القديمة لم يدم لما هو أكثر من 15 عامًا، حيث بدأت عمليات إجلائهم منها منذ عام 1962، وتواصلت من خلال عمليات طرد بدأت منذ عام 1968 حين تمت مصادرة الحي اليهودي من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت عمليات الطرد حتى ثمانينيات القرن العشرين (الجعبة، 2019، ص: 49).

كان المخيم الثاني في القدس الشرقية بعد حرب 1948 هو «مخيم قلنديا». وفي صفحة وكالة الغوث الإلكترونية يجد القارئ معلومات عامة عنه تفيد بأنه أقيم على مساحة لا تزيد على 0،35 كيلومتر مربع (350 دونمًا)، وأن وكالة الغوث قد بدأت بتقديم خدماتها إليه منذ عام 1949. جاء لاجئو المخيم من 52 قرية تابعة إلى اللد والرملة وحيفا والخليل والقدس الغربية، ويسكنه 11 ألف لاجئ مسجل، وتشتمل خدمات الوكالة فيه على أربع مدارس، ومركز توزيع أغذية، ومركز صحي، ووحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز نسائي. (موقع الأونروا الإلكتروني). وتتضارب أرقام الوكالة حول عدد لاجئي هذا المخيم التي تهبط عند الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 9,222 في نهاية عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، ص: 33)، وترتفع عند مركز بديل إلى 15723 مع نهاية عام 2021 (بديل، 2022، ص: 46).

أما مخيم شـــعفاط، فقد بدأ إنشـــاؤه منذ عام 1963 كما ذكرت أبو حليمة أعلاه. ولكن موقع الأونروا الإلكتروني يشـــير إلى أنه قد تأسس على 0،2 كيلومتر مربع (200 دونم) عام 1965، وذلك بعد إغلاق مخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس بسبب سوء الأوضاع الصحية فيه. ويعود لاجئوه حســـب الوكالة إلى 55 قرية تابعة للقدس واللد ويافا والرملة، يسكنه 18 ألفًا، منهم 11 ألف لاجئ مسجل. وتشتمل خدمات الوكالة فيه على مدرستين، ومركز صحي، ووحدة علاج طبيعي، ومركز تأهيل مجتمعي، ومركز نسائي (موقع الأونروا الإلكتروني). وورد في المســـح الشامل لمركز بديل أن عدد سكان المخيم قد بلغ في نهاية عام 2021 زهاء 16043 نســـمة (بديل، 2021، ص: 46). وســـتتم العودة إلى هذا التضارب في الأرقام في الأقسام اللاحقة.

عوضًـــا عن هذه المخيمات الثلاثـــة، تقدم وكالة الغوث خدمـــات التأهيل المهني من خـــلال مركز تأهيل مهني يقع في قلنديا، ومدرســـة للبنات في ســـلوان، وأخرى ابتدائية مختلطة في وادي الجوز، ومدرســـتين أساسيتين في صور باهر، حيث لجأ بعض من لاجئي عام 1948 إلى هذه المواقع الثلاثة أيضًا. وأخيرًا تقدم الوكالة خدمات إلى لاجئي الولجة. وكان 1,600 نســـمة من الولجة قد لجؤوا من قسم من الولجة انسحب منه الجيش الأردني ضمن اتفاقيات الهدنة لعام 1949. ولجأ هؤلاء إلى مخيم الدهيشة، وجبل النزهة في عمان، ومخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس. وفيما بين 1948 و1964 عاد قســـم منهم إلى الولجـــة، وعاد جزء من هـــؤلاء إليها بعد إغلاق مخيم معســـكر في البلدة القديمة من القدس، وأسســـت لهم الوكالة مدرسة هناك عام 1964، فيما توجّه قسم من الولجيين من مخيم معسكر إلى مخيم شعفاط، وأقاموا حي الولجية فيه، ويحمل غالبية سكان الولجة بطاقة الأونروا، حيث كانت الوكالة قد قامت بتسجيلهم بين أعوام 1950 – 1967 (الجعبري، 2020؛ والأونروا، 2010).

النازحون عام 1967

لا توجد معطيات دقيقة عن عدد نازحي القدس في الفترة الممتدة من عام 1952 (عام توقف الوكالة عن تسجيل اللاجئين) وحتى عام 1967، مع العلم أن هنالك من نزحوا من القدس إلى عمان ودول الخليج في تلك الفترة لأسباب معيشية (اللاجئون الاقتصاديون حسب تصنيفات الوكالة)، أو لأسباب تتعلق بالهجمات الإسرائيلية المتكررة على الضفة الغربية كتلك التي حصلت على قرى قبية وبرطعة والسموع خلال سنوات مختلفة من تلك الفترة. هذا ويذكر بلال الحسن في مقالة له أن عدد من نزحوا من الضفة والقطاع بين 1949 – 1967 قد بلغ 200 ألف نسمة (الحسن، 1995)، ولكنه لم يحدد عدد من نزحوا من القدس من بين هؤلاء. ويساوي رقم الحسن عدد من هجروا بباصات إسرائيلية كانت تقف في باب العامود ومناطق أخرى من الضفة بعد الحرب مباشرة، وكانت تنقلهم إلى جسر اللنبي نحو الأردن (مصالحة، 2003، ص: 201). يعني ذلك أن عدد من أُجبروا على النزوح من القدس والضفة وغزة يساوي على الأقل ضعف الرقم الذي أورده الحسن.

وفيما يتعلق بنازحي القدس خلال الحرب، فقد ورد في دراسة غير منشورة لبرنارد سابيلا أن عددهم قد ناهز 49227 نسمة، منهم 16 ألفًا لجؤوا إلى خارج الضفة، فيما لجأ البقية (ما يزيد على 33 ألفًا) لجؤوا داخليًّا ضمن مناطق ما سمّته إسرائيل بـ«القدس الكبرى» (سابيلا، ورقة غير منشورة). هذا فيما ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير لها صدر عام 1997، بأن عدد نازحي القدس نحو الأردن عام 1967 قد بلغ 60 ألفًا (عناب والبلوي، 2013، ص: 9).

يشير سالم إلى أن أرقام سابيلا ولجنة الأمم المتحدة لا تشمل ثمانية آلاف مقدسي تم تهجيرهم من قبل الاحتلال بعد الحرب مباشرة من حي الشرف وحارة المغاربة إلى مخيم شعفاط، كما لا تشمل نازحي قرى اللطرون المدمرة الثلاث من قبل الاحتلال بعد الحرب،

والتي ضمّها الاحتلال إلى حدود القدس الكبرى، وهي يالو وعمواس وبيت نوبا، والذين بلغ عددهم في تسعينيات القرن الماضي 30 ألفًا، يتوزع نصفهم داخل الوطن والنصف الآخر خارجه (سالم، 1996، ص: 24).

ويذكر مسح مركز بديل أن من هجر من قرى اللطرون الثلاث قد بلغ 10 آلاف نسمة عام 1967، ووصلوا مع سلالاتهم في نهاية عام 2021 إلى 57,108 (بديل، 2022، ص: 62). بإضافة هذه الأرقام إلى رقم لجنة الأمم المتحدة، وهي رقم 8000 من البلدة القديمة إلى مخيم شعفاط، ورقم بديل لقرى اللطرون الثلاث وهو 10,000 عام 1967، يصل رقم نازحي القدس عام 1967 إلى 78 ألفًا ممن أُجبروا على النزوح خلال حرب 1967 وبعدها مباشرة. هذا وهناك عدد من لاجئي عام 1948 الذين توجهوا بعد عام 1948 إلى القدس الشرقية قد عادوا للنزوح عام 1967، فمن مخيم شعفاط مثلًا نزح عام 1967 ما يوازي 3,000 نسمة، قسم منهم نحو الأردن، وقسم آخر نحو مناطق مجاورة عادوا منها إلى المخيم بعد حين (Abu Haneya, 2023. p: 45).

من أجل الوصول إلى عدد دقيق لنازحي القدس عام 1967، ومع سلالاتهم ومن أضيف إليهم حتى اليوم، يجب أن يضاف إلى الرقم 78 ألفًا أعداد المبعدين المقدسيين من قبل الاحتلال بعد عام 1967، ومنهم من هجروا في عملية باصات باب العامود التي ذكرها مصالحة أعلاه، وكذلك عدد المقدسيين الذين فقدوا هوياتهم لأسباب تتعلق بفقدان التصاريح أثناء الوجود خارج البلاد ولا يوجد رقم دقيق منشور حول عدد هؤلاء حتى الآن، أو تعرضوا لسحب هوياتهم المقدسية من قبل الاحتلال، مما اضطرّهم للجوء إلى مناطق الضفة الغربية، أو إلى خارج البلاد، ويبلغ عدد من سحبت هوياتهم زهاء 14,701 نسمة من عام 1967 وحتى نهاية عام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وهناك أيضًا 20 ألف طفل حرموا حتى عام 2002 من الحصول على هوية القدس بسبب كون أحد الوالدين حاملًا لهوية غير مقدسية.

هناك أيضًا من أصبحوا مهجرين داخليين بسبب هدم البيوت، حيث بلغ عدد البيوت التي تم هدمها في القدس الشرقية بين عام 1967 – 2021 حسب تقديرات معهد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2,242 بيتًا ومنشأة، تهجّر بسبب هدمها 9,821 شخصًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، ويشمل ذلك 1,044 بيتًا ومنشأة في كل محافظة القدس في الفترة الواقعة بين أعوام 208 – 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2023، ص: 122). وباحتساب إلجاء خمسة أفراد كمعدل من كل بيت يتم هدمه، فإن عدد من تم إلجاؤهم نتيجة ذلك بين 2008 – 2022 حسب العدد الأدنى المقدر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يكون 5220 نسمة.

يُضاف لكل ما تقدم، عمليات التهجير التي تحتاج إلى بحث خاص، والتي لا زالت مستمرة في سلوان، والشيخ جراح والبلدة القديمة والخان الأحمر والولجة وغيرها جراء مصادرة بيوتهم أو التهجير القسري الجماعي، وكذلك الإلجاء المستمر جراء عمليات هدم البيوت. وحتى نهاية عام 2021 كانت هناك دعاوى قضائية لإخلاء 218 أسرة فلسطينية في القدس يتضرر منها 970 شخصًا (بديل، 2022، ص: 39).

وهنالك أيضًا من تهجروا داخليًّا بسبب بناء الجدار العازل بين القدس والضفة وبين مناطق من القدس ذاتها كمخيم شعفاط وكفر عقب اللتين أصبحتا خارج الجدار ويبلغ عدد سكانها من حملة هوية القدس 140 ألفًا حسب الإحصاءات الإسرائيلية (معهد القدس، 2019، ص: 20)، ولكن الإحصاءات ترتفع إلى 250 ألفًا حسب المركز الجماهيري لضواحي القدس التابع لبلدية القدس، منهم 150 ألفًا في كفر عقب، و100 ألف في مخيم شعفاط ومحيطه في رأس خميس، وضاحية السلام، ورأس شحادة وعناتا (www.jerusalem.muni.il)، وثمة تقديرات أخرى كبيرة أيضًا من الملتقى الفكري العربي (الملتقى، 2016)، ومن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة، أوتشا (www.ocha.opt).

لا تشـــمل هذه الأرقام «اللاجئين الاقتصاديين» بســـبب العوز والحاجة، وبتطبيق ذلك على مخيم شعفاط يجد المرء أن المخيم يضم عددًا من ذوي الحاجة من المقدسيين الذين لجؤوا إليه بسبب عدم القدرة على البناء أو دفع إيجارات البيوت أو تلبية متطلبات المعيشة الباهظة في القدس، كما وشـــكل لاجئو المخيم مـــع فقراء القدس أحياءً هـــي رأس خميس، ورأس شـــحادة، وضاحية السلام، تمثّل ســـجونًا معلبة مكتظة بشـــكل قياسي ومحاصرة من جميع الجهات بمستعمرات بسغات زئيف من الشـــمال، وعناتوت من الشرق، وجفعات شابيرا (التلة الفرنســـية) من الجنوب، وشـــفاط من الغرب. هذا إضافة لجدار العزل الذي وضع المخيم فعليًّا خارج القدس، مع أن غالبية ســـكانه يحملون هوية القدس. ويبلغ عدد سكان المواقع الأربعة 70 ألفًا حسب من تصلهم فواتير شركة المياه الإسرائيلية جيحون، منهم 20 ألفًا في المخيـــم، و50 ألفًا في الضواحي الثلاث الأخرى. وتحـــصي دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية حملة هوية القدس من أولئك على أنهم يناهزون 20,400 نســـمة. هذا فيما بينت نتائج مسح قامت به دائرة التطوير والمبادرات في وزارة القدس والتراث وجود 11,025 شقة في المخيم وحده، بضربها بخمســـة أفراد لكل شقة يصبح عدد سكان المخيم وحده 55125 نســـمة (معهد القدس، 2019، ص: 18 – 19)، مما يرفع عدد ســـكان المخيم مع الضواحي الثـــلاث إلى ما يزيد على 105 آلاف نســـمة. وفي هذا الإطار لم يكن غريبا أن يتحدث محمود الشـــيخ رئيس اللجنة الشعبية في المخيم لجريدة القدس عام 2022، مشيرًا لوجود 120 ألف نسمة في المخيم وجواره (جريدة القدس، 2022).

مخططات الاستعمار، المخيمات، ووكالة الغوث

يقوم الاســـتيطان الاســـتعماري على ركيزتين: **الأولى** منهما هي تصفية الشعب الأصلي بطرق مختلفة منها (دون التطرق لكل النماذج لضيق المجال) الإبادة الجسدية كما في الحالات الأمريكية والكندية والأســـترالية، أو الإبادة الجســـدية ممزوجة بالاقتلاع والطرد والتطهير العرقي والترانسفير، كما في حالة الاســـتيطان الاستعماري في فلسطين. **والركيزة الثانية** هي

الإحلال لمستوطنين استعماريين محل الشعب الأصلي يغيرون هوية المكان والأرض والفضاء والمشـــهد بعد وأد مجتمع الشـــعب الأصلي وتدمير بناه الاقتصادية والسياســـية والقانونية والثقافيـــة وتراثه الأثري والحضاري، وحقّه في تقرير المصير. في هذا الإطار كان الإلجاء هو الوسيلة الأهم التي استعملتها الحركة الصهيونية من أجل تصفية القضية الفلسطينية، وهي وسيلة كانت ولا زالت مستمرة، وبعد الإلجاء تسعى الدولة الاستيطانية الاستعمارية ضمن معركة تثبيت وجودهـــا إلى إنهاء صفة اللاجئ، وتفكيك المخيـــمات، وإنهاء وكالة الغوث المعبّرة عن وجود قضية اللاجئين. وممارســـات الصهيونية تجاه هذه الثلاثية منذ خمسينيات القرن الماضي موثقة بغزارة في الأدبيات حول هذا الموضوع.

وما يهم هذا القســـم هو اســـتكمال استعراض وتحليل المســـار الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين في القدس الشرقية نموذجًا، لاسيما في العقد الأخير بعد أن طرح «مشروع الانتصار التام على الفلسطينيين» من قبل دانييل بايبس وأقطاب أفنجليكانية في الكونغرس الأمريكي، وأخرى صهيونية متطرفة داخل الكنيســـت الإسرائيلي منذ عـــام 2012 – 2014 (Pipes, 2016)، ثم مشروع خطة الحســـم لعام 2017 من قبل بتسلئيل ســـموتريتش (Smotrich, 2017)، فصفقة القرن لعام 2020، وما تلاها من تطورات لتصفية قضية اللاجئين، وإبادتها في التطبيق العملي، وإزالتها من الوعي الفلسطيني والعربي والعالمي.

في حالة اللاجئين في القدس، ترافقت المشـــاريع المذكورة، مع خطة لزئيف الكين وزير شـــؤون القدس والتراث عام 2017، قضت بإنشـــاء بلدية منفصلة ولكـــن تخضع للنفوذ الإسرائيلي في كل من كفر عقب ومخيم شعفاط (معهد القدس، 2019، ص: 42). أضمرت هـــذه الخطة أن مخيم شـــعفاط لم يعد مخيمًا، بل منطقة بلدية عادية تســـتحق ترتيبًا إداريًّا وفق ذلك.

بعد خطة زئيف الكين طرح نيّر بركات خطة أخرى عام 2018، حين كان رئيسًـــا لبلدية

القدس، وهدفت الخطة إلى إغلاق مقرات وكالة الغوث في القدس ومخيم شعفاط، وتحويل مسؤولياتها إلى بلدية الاحتلال، بما يشمل إغلاق مدارس الوكالة ومراكزها الصحية وخدمات الرفاه والتوظيف التي توفرها، وسحب مسؤوليات الوكالة عن مجالات الصرف الصحي والمجاري والبنية التحتية، على أن توفر بدائل تديرها بلدية الاحتلال لكل ما سبق (معهد القدس، 2019، ص: 42 – 43). تعني هذه الخطة إنهاء صفة اللاجئ وتحويل مخيم شعفاط إلى حي عادي يحظى بالخدمات البلدية مثل أي حي آخر في مدينة القدس.

في عام 2020، جاءت صفقة القرن لتتوج الخطتين السابقتين حين تضمنت إقامة عاصمة فلسطينية دون سيادة في كل من كفر عقب ومخيم شعفاط، وتكون خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية (The White House). ومع نشوب الحرب على غزة في 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، ازدادت التحذيرات الإسرائيلية بأن لا يخرق لاجئو مخيم شعفاط الجدار ويعبرون لـ«قتل اليهود»، كما فعل فلسطينيو غزة. تأتي هذه الدعوات من أجل التبرير المسبق لترحيل جديد لفلسطينيي المخيم.

تبيّن دراسات هذا الملف أن الخطط لإنهاء ثلاثية اللاجئ، والمخيم، والوكالة قد بدأت فور انتهاء نكبة عام 1948، واستمرت حتى وصلت الذروة الراهنة بتدمير مخيمات قطاع غزة، وجنين وطولكرم ونابلس وغيرها. وفي هذا الإطار تكتسي الهجمة على الثلاثية المذكورة في القدس طابعًا خاصًّا إضافيًّا يتمثل فيما يأتي:

أولًا: إن إلحاق الاحتلال لمخيم شعفاط بالقدس المضمومة عام 1967، قد قام على فرضية أنه يمكن تحويله قسريًّا إلى حي عادي ينهي صفة اللاجئ والمخيم، وذلك على غرار إعلان إسرائيل عام 1952 بأنه لا وجود لمشكلة لاجئين داخلها كما ورد، فهنا لسان حالها يقول بأنه لا يوجد مشكلة لاجئين في القدس الشرقية أيضًا. **ثانيًا**: إن مقر الوكالة في القدس هو المسؤول عن خدمات الوكالة لكل مخيمات الضفة الغربية (محافظات فلسطين الشمالية)،

وبالتالي فإن إغلاق مقر الوكالة في القدس سيؤدي إلى وقف خدمات الوكالة لكل مخيمات الضفة كما يخططون، يعزز ذلك مشروع القرار المطروح في الكنيست الصهيوني لاعتبار الوكالة منظمة إرهابية والذي جرى إقراره بالقراءة الأولى عند الانتهاء من كتابة هذه الورقة.

ثالثًا: إنهاء مخيم شعفاط سيكون «بروفة» للخطط الصهيونية لإنهاء كل المخيمات في عموم الضفة، وقطاع غزة (المحافظات الجنوبية).

رابعًا: التمهيد لحظر وجود بعثات أممية ودولية أخرى تقدم خدمات للفلسطينيين من مقراتها في القدس الشرقية، ومنها ما تم من تهديد في تموز / يوليو 2024 القنصلية الإسبانية في القدس بحظر خدماتها للفلسطينيين، ونزع الصفة الدبلوماسية في آب / أغسطس 2024 عن أعضاء البعثة النرويجية لفلسطين بعد اعتراف دولتهم بدولة فلسطين.

خامسًا: إنهاء مخيم شعفاط وإغلاق مقر الوكالة في القدس سيكونان خطوة إضافية على طريق الإنهاء القسري لمركزية القدس في الحياة الفلسطينية.

الآفاق

ليس الاستعمار الصهيوني هو اللاعب الوحيد في الساحة، وبالتالي فإن مخططاته بشأن ثلاثية اللاجئ والمخيم والوكالة ليست حتمية الإنفاذ. يتطلب ذلك خطوات للحفاظ على هذه المكونات الثلاثة، بل وقطع خطوات إضافية على طريق تحقيق حق العودة.

البداية تكون باللاجئ، بتعزيز صموده، وتعزيز دمج لاجئي المخيمات في الحياة الفلسطينية دون تمييز، وخلق هوية وطنية جامعة في الممارسة خلف الهويات المحلية التي تطل برأسها. ودمقرطة وضع الهيئات التمثيلية في المخيمات انتخابًا وتمثيلًا. وتعزيز البرامج الوطنية لحماية اللاجئين والمخيمات والتي يشارك بها كل الشعب الفلسطيني، وذلك لحفظ حق العودة، والحؤول دون تشكل شعور عند اللاجئين بأنهم يمثلون استثناءً منبوذًا.

وبالنسبة للمخيمات، يكون الأمر أيضًا، بعدم تحميلها عبء المقاومة الأكبر وحدها،

وبإخراجها من حالة الاستثناء وتعليق النظام (حنفي، 2012، ص: 608) والفوضى، وتنظيمها في كل المجالات لتصبح أمكنة مناسبة للعيش، وتتوفر فيها الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية على أفضل نحو ممكن، وتوفير ظروف سكن مناسبة ومعالجة الاكتظاظ السكاني في المخيمات، بما يخالف النظرة السائدة بأن تحسين ظروف المعيشة في المخيمات يقلّل من حمية اللاجئين تجاه حق العودة. تتحول المخيمات إلى أماكن نابذة ويهجرها لاجئوها بسبب المشكلات المذكورة، فيما أن تطوير وضع المخيمات يجعلها تتحول إلى بيئة جاذبة من جديد.

وهنا يجدر الانتباه إلى الاستثناء الذي يمثله مخيم شعفاط، الذي لا زال رغم تردي الأوضاع فيه، بيئة جاذبة لفقراء القدس والضفة وذوي الحاجة فيهما، ولكن ذلك لا يعني إبقاء وضع المخيم كما هو عليه من سوء، مما سيجعله ينفجر في كل الاتجاهات في وقت من الأوقات. ويذكر حنفي أن غالبية سكان مخيم شعفاط يخفون حقيقة سكنهم في المخيم (حنفي، 2012، ص: 602)، وهذه ملاحظة تحذيرية لافتة، ربطًا بما ذكر في الفقرة السابقة.

تبقى بعد ذلك الوكالة وكيف يمكن الحيلولة دون تنازلها أمام الهجمة عليها، لاسيما وأن الوكالة تنازلت في مرات عديدة، حيث هي ليست محصنة ضد الضغط، ففي خمسينيات القرن الماضي شاركت في المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين، كما استسلمت للضغط الإسرائيلي بحيث أنهت خدماتها في إسرائيل عام 1952 كما ورد، وفي تسعينيات القرن الماضي انخرطت في مشاريع «تطبيق السلام» كما سُمِّيت، والتي مهدت فيها لنقل صلاحياتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي بدايات الحرب الأخيرة على غزة بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023 قامت بنقل مكاتبها وخدماتها من شمال قطاع غزة إلى جنوبه بمجرد الضغط الإسرائيلي. هذه ليست إلا أمثلة.

كيف ستتصرف الوكالة إذًا أمام التوجه لإغلاق مقرها في القدس؟ هل ستوقع اتفاقًا مع

الحكومة الإسرائيلية على غرار اتفاق عام 1952 بإنهاء عملها في القدس وتحويل مسؤولياتها فيها إلى إسرائيل؟. كما عودت تنازلات الوكالة السابقة، فإن اتخاذها قرارًا بنقل مقرها من القدس إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ليس مستبعدًا، ولكن موافقتها على تحويل مسؤولياتها تجاه مخيمات القدس إلى دولة إسرائيل هو أمر أقل احتمالية، وذلك في ضوء قرارات الأمم المتحدة التي تعتبر القدس الشرقية جزءًا من الأراضي المحتلة عام 1967.

وأخيرًا، كيف تتصرف الوكالة إذا ما صدر قانون من الكنيست الإسرائيلي باعتبارها منظمة إرهابية؟ هل ستنهي عملها، أم ستعود، مثلًا: إلى فيينا كعاصمة أوروبية والتي كان مقرها الرئيس فيها قبل أن تنتقل إلى غزة؟

لحماية الوكالة وتحصينها، يستلزم الأمر مبادرة فلسطينية فاعلة، تبدأ من الأمم المتحدة باقتراح قرارات لتحصين عمل الوكالة، وإعادة إحياء لجنة التوفيق الدولية التي كان يفترض أن تعمل على توفير حلول سياسية لقضية اللاجئين مقابل تركيز الوكالة على الإغاثة والخدمات الإنسانية، وتوثيق عرى التعاون بين الوكالة وبين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي تتابع قضايا اللاجئين الفلسطينيين خارج المناطق الخمس لعمل الوكالة، وربما أيضًا تقديم مشروع قرار لإعادة عمل الوكالة داخل إسرائيل لمتابعة قضايا المهجرين الفلسطينيين الداخليين فيها. يلي ذلك دعم الوكالة ماليًّا من كل المصادر لضمان استمرار عملها.

الخاتمة

لم يرد الاستعمار الاستيطاني لفلسطين أن تخلق عملية الاقتلاع والإحلال التي قام ويقوم بها حالة لجوء ومخيمات، بل أراد الانتصار التام والإبادة الكلية وحسب، أي ألا تبقى أي آثار لأفعاله الاقتلاعية الإحلالية. ولكن إرادته تلك لم تتحقق دفعة واحدة منذ فجر الغزو الصهيوني لفلسطين حتى اليوم. لذا استخدم عبر الزمن وسائل متعددة للخديعة وإخفاء

توجهه الإبادي الكامل. ففي البدايــة وافق مقابل تكريس وجوده على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 273 لعــام 1949 لقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة مقابل التزامها بميثاق الأمــم المتحدة، وبتطبيق قراري الجمعية العامة رقــم 181 لعام 1947، و194 لعام 1948. وقــد جاءت لغة التزام إسرائيــل بالقرارين الأخيرين غامضة، مما يســمح بتنصل مستقبلي، حيث ورد حولها نصٌّ على لسان الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«وإذ تشير إلى قراريها الصادرين في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947، وفي 11 كانون الأول / ديســمبر 1948 وإذ تحيط علمًا بالتصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياســية المؤقتة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة» (الموســوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية).

لم تلتزم إسرائيل فعليًّا بتطبيق القرارين المذكورين، وطرح ديفيد بن غوريون فكرة إعادة 100 ألــف لاجئ إلى داخل إسرائيــل ولم يطبق ذلك. وقد ســمحت إسرائيل مؤقتًا بعمل الوكالة داخلها، واستمر ذلك، كما ورد آنفًا، حتى أثمر الضغط الإسرائيلي على الوكالة بإنهاء عملها في إسرائيل عام 1952، أعلنت بعده الأخيرة بأنه لا توجد مشــكلة لاجئين داخلها. ومقابل عدم تطبيقها للقرارين 181 و194 دعمت إسرائيل على العكس كل المشــاريع التي طرحت في خمســينيات القرن الماضي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ويفصلها نور مصالحة في الفترة الواقعــة مــن 1948 إلى 1972 (Masalha, 1996)، مما كان ســيؤدي تلقائيًّا إلى إنهاء عمل وكالة الغوث. ومع شــنّ حرب 1967 العدوانية تسببت إسرائيل في خلق لجوء جديد، ولم تعترف عندما بدأت المفاوضات الفلســطينية الإسرائيلية بسلالاتهم ضمن عداد النازحين. وتســعى في العقد الأخير بالتعاون مع الولايات المتحــدة إلى إنهاء عمل الوكالة كجزء من العمل على التصفية الكاملة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا كله فيما تستمر في خلق حالات إلجاء وتهجير جديدة سعيًا منها لحســم معركة وجودها عبر التصفية الكاملة للقضية الفلسطينية.

بقيت الإشـــارة إلى أن هذه الورقة، تمثل فاتحة بحث في هذا الموضوع، ســـيتم استكمالها من خلال العمل الميداني والتنقيب في الأرشيفات، لاسيما الانتدابية البريطانية والإسرائيلية والأردنية، باتجاه تكوين صورة شمولية عن لاجئي فلسطين عام 1948 إلى القدس الشرقية وخارجها، وعن نازحـــي 1967 داخل القدس الشرقية وخارجهـــا، وأخيرًا عن عمليات الإلجاء المســـتمر الجارية على قدم وســـاق في البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح والخان الأحمر، وغيرها.

المراجع العربية

- الأونروا – وكالة الغوث، مكتب البحوث ومكتب دعم العمليات. (تموز، 2010). «صورة مصغرة عن الولجة». / https: / / www.unrwa.org /

- بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2022). **اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون – المسح الشامل 2019 – 2021 (الإصدار العاشر)**. بيت لحم.

- جريدة القدس. (29 / 10 / 2022). مخيم شعفاط سجن كبير يعاني فيه 120 ألف نسمة.

- الجعبري، كمال. (2020). المخيمات الفلسطينية في القدس تحت المجهر. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. / https: / / refugeesps.net /

- الجعبة، نظمي (2019). **حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد**. القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة التعاون.

- الجعبة (صيف 2021). «حي الشيخ جراح، ومعركة البقاء». **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد (127). ص: 34 – 66.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (حزيران / يونيو 2023). **كتاب القدس الإحصائي السنوي**. رام الله.

- الحسن، بلال. (22 / 9 / 1995). «خزان اتفاق أوسلو يزود إسرائيل بحجج جديدة لرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين». **جريدة القدس**.

- حنفي، ساري. (2012). «مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بين فضاء الاستثناء وموقع المقاومة». في «حنفي، ساري وآخرون (محررون). **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 589 – 619».

- الخالدي، وليد. (1997). **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- سابيلا، برنارد. (د. ن). الهجرة من القدس. ورقة غير منشورة روجعت في «بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة.

- سالم، وليد. (1996). «نازحو 1967: مشكلة التعريف والأعداد». في «شمل: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني. **النازحون الفلسطينيون وعملية السلام**. ص: 17 – 29».

- سالم، وليد. (1997). **حق العودة، البدائل الفلسطينية**. القدس: بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

- ســـالم، وليد. (2006). **دليل اللاجئ الفلســـطيني**. بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.
- أبو ستة، سلمان. (2011). **أطلس فلسطين 1917 – 1966**. لندن: هيئة أرض فلسطين.
- العارف، عارف (1992). **المفصل في تاريخ القدس**. القدس: مكتبة الأندلس.
- عبد الرازق، عدنان. (2010). **الازدهار المعماري في غربي القدس المحتلة**. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- عناب محمد، والبلوي ناصر. (2013). «الترحيل والإبعاد القسري، أدواته وأســـاليبه». في «السياسة الحكومية الإسرائيلية تجاه المقدســـيين. نابلس: جامعة النجاح – **وقائع مؤتمر الأبعاد من سياســـة التطهير الجماعي إلى التطهير الفردي**. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 20 / 07 / 2024):

  https: / / repository.najah.edu / server / api / core / bitstreams / a4aa583c – aa6d – 4048 – a5f3 – c17c4424f3d8 / content

- غازيت، شـــلومو (آذار / مارس، 1995). «مشكلة اللاجئين الفلســـطينيين». في «الشقاقي، خليل. **المفاوضات الفلســـطينية الإسرائيلية، مواقـــف إسرائيلية من قضايا الحـــل النهائي**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ص: 146».
- قريع، أحمد. (2008). **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام، بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (سجل توثيقي)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مصالحة، نور. (2003). **إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**. رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- مصطفـــى، وليد. (1997). **القدس ســـكان وعمـــران من 1850 – 1996**. القـــدس: مركز القدس للإعلام والاتصال.
- معهد القدس لأبحاث السياسات. (2019). **مخيم شعفاط**. القدس.
- الملتقى الفكري العربي. (2016). **تقييم الاحتياجات الأساسية – كفر عقب**. القدس.
- الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. / https: / / www.palquest.org
- الوعري، نائلة. (2022). **القدس عاصمة فلســـطين السياســـية والروحيـــة 198 – 1948**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- موقع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية: https: / / www.nad.ps / ar
- موقع الأونروا (وكالة الغوث): / https: / / www.unrwa.org
- موسوعة المخيمات الفلسطينية. / https: / / palcamps.net / ar

English Resources

- Abu Haneya, Halima. (April, 2023). «The Intertwined History of Shu'afat Refugee Camp in Jerusalem: The Making of Refugees». Jerusalem Quarterly Journal. No. 93. Pp: 36 – 60.
- Alternative Information Center. (April 1996). Article 74, issue 15.
- Baligh, Alexander. (November, 1994). «From UNRWA to Israel: The 1952 Transfer of Responsibilities for Refugees in Israel». Canada's Journal on Refugees'. P: 7 – 10. https: / / refuge.journals.yorku.ca
- Bartholomeuz, Lance (May, 2010). «The Mandate of UNRWA at Sixty». UNHCR: Refugees Survey Quarterly. Vol. 28, no 2&3, pp.452 – 474. http: / / oxfordjournals.org
- Goldberg, Ari Ben (25 May,2012). «US Senate Dramatically Scale Down Definition of Palestinian Refugees». https: / / www.timesofisrael.com /
- Masalha, Nur. (1996). Israeli Plans to Resettle the Palestinian Refugees 1948 – 1972. Ramallah: Palestinian Diaspora and Refugee Center (SHAML).
- Pipes, Daniel. (31 December 2016). «This is the Moment for an Israeli Victory». https: / / www.danielpipes.org
- Smotrich, Bezalel (2017). The Decisive Plan. Shiloah Center State of Israel – Government Press Office (1990s but no concrete date of Publication). «The Refugee Issue».
- Tamari Salim, editor. (1998). Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Jerusalem: The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center.
- The White House. https: / / www.whitehouse.gov /
- UN. https: / / documents.un.org /
- www.jerusalem.muni.il
- www.ocha.opt